

مجلس الوزراء يقرر دعم الفلاحين والمزارعين وتعديل قرض الإسكان

بغداد / المدى

في منطقة العجاج التابعة لمحافظة نينوى بالتعويضات، نتيجة تضرر مزروعاتهم لقلّة المياه في الموسم الزراعي السابق باعتبارها خارج منطقة معدلات الأمطار المحددة، وأسوة بالفلاحين والمزارعين غير القادرين على تسليم طن مقابل طن للبيّنور المستلمة من قبلهم . كما قرر تعديل قرض الإسكان ليكون ثلاثين مليون دينار يمنح للمقترضين في كافة أنحاء البلاد.

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض وزارة الزراعة بقبول الكمبيالات المدسقة قانونيا من الفلاحين والمزارعين غير القادرين على تسليم طن مقابل طن للبيّنور المستلمة من قبلهم . كما قرر تعديل قرض الإسكان ليكون ثلاثين مليون دينار يمنح للمقترضين في كافة أنحاء البلاد.

وقال بيان المكتب الإعلامي للامانة العامة لمجلس الوزراء تلقت (المدى) امس نسخة منه: ان المجلس وافق بجلسته الحادية والأربعين الاعتيادية شمول الفلاحين والمزارعين

والمؤد، ما أثر بشكل كبير على نوعية المياه في شط العرب نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة، وكذلك تأثراتها على الزراعة ومياه الشرب في المناطق التي تقع على امتداد هذه الأنهر والروافد، إضافة إلى الأضرار الاجتماعية والصحية والبيئية المختلفة. كما دعا الوزير رجال الاعمال والشركات الإيرانية إلى الاستثمار في العراق وخاصة في المجالات الزراعية والزراعية مشيراً إلى أهمية تدريب ملاكات الوزارة في مجال استخدام تقنيات الري الحديثة.

وزير الموارد المائية يبحث مع الجانب الإيراني المياه المشتركة

بغداد / المدى

بحث وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد مع وزير الزراعة الإيراني موضوع شحة المياه والمياه المشتركة بين البلدين، وذلك ضمن سلسلة اللقاءات والاجتماعات التي اجراها الوزير رشيد مع رؤساء واعضاء الوفود المشاركة في مؤتمر القمة العالمي حول الامن الغذائي الجارية اعماله في العاصمة الإيطالية روما.

واوضح بيان اعلام الوزارة تلقت المدى امس نسخة منه: ان الوزير اكد ان الوضع

المدى

أمانة بغداد تسيطر على مياه الأمطار

قالت امانة بغداد، انها سيطرت على الكميات الكبيرة من مياه الامطار الهاطلة على مدينة بغداد امس، وذكر رئيس هيئة الخدمات في الامانة جاسم الساعدي بحسب المركز الوطني للإعلام امس: ان الامانة تمكنت من تنظيف شبكات التصريف قبل اسابيع قليلة، مضيفاً: ان معظم مناطق العاصمة لم تشهد طفا في الجاري، باستثناء بعض مناطق بلدية الغدير ومدينة الصدر بسبب قدم الخط الرئيس (خط بديلن) وعدم تنظيفه خلال الفترة الماضية. واكد الساعدي ان كميات الامانة ستباشر بتنظيف هذا الخط خلال الايام القليلة المقبلة، وكانت بغداد قد شهدت هطول كميات من الامطار بعد طول انتظار.

إيقاف التنقلات والتعيينات في الجامعات

قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إيقاف جميع التنقلات والإستثناءات الدراسية والتعيينات ابتداء من ١١/١٥ لانتهاء السقف الزمني المحدد لها. وأوضح مصدر مسؤول بحسب بيان اعلام الوزارة تلقت (المدى) امس نسخة منه: ان الوزارة قررت وبالاجماع إيقاف جميع التنقلات بين الجامعات والإستثناءات الدراسية والتعيينات من مطلع شهر كانون الأول المقبل لانتهاء السقف الزمني لها. وأشار إلى ان القرار يصب في مصلحة العمل وخدمة المواطن للإسراع في إنجاز كل متعلقاته لدى الوزارة قبل نهاية العام الحالي. مشيراً إلى ان اوامر وزارية وجهت إلى الدوائر المختصة في الوزارة لإنجاز جميع معاملات الطلبة التي تتضمن تصديق الوثائق ومعالجة الشهادات.

تعاقدات مع أطباء هنود في واسط

نظم مجلس محافظة واسط امس الاول مؤتمراً صحفياً بشأن تعاقد رئيس المجلس محمود الحجاج عبد الرضا مع الأطباء الهنود. ووضحت سمنس الذهبي ل(المدى): ان رئيس المجلس اتم التعاقد مع أحد عشر طبيباً هندياً اختصاصياً في المجالات الحساسية التي يصعب توفرها في المحافظة، وأضافت: شمل التعاقد أطباء في أمراض زرع النخاع، وأمراض الدم، والأورام السرطانية، وعمليات العيون. وكشفت الذهبي قائلة: ان الأطباء سيصلون خلال الشهر القادم بعد ان وفرت الجهات المعنية في المحافظة احتياجاتهم الضرورية من حيث توفير السكن وتخصيص مستشفى (الزهر) لمباشرة أعمالهم الطبية فيها.

خطة خمسية لإقامة البصرة

وضعت جامعة البصرة خطة خمسية تبدأ من مطلع العام المقبل من اجل الارتقاء بالمستوى العلمي والإداري، وإيصال الجامعة إلى مصاف الجامعات المتقدمة. وأوضح بيان اعلام الجامعة تلقت (المدى) امس نسخة منه: أن اعماما وجه إلى كافة العمدات والمراكز البحثية والخدمية في الجامعة لدراسة هذه الخطة، مضيفاً: أن الجامعة ستعقد ندوتين لمناقشة الخطة المقترحة وستخصص الندوة الأولى لكليات ومراكز موقع كرمة علي في كلية الهندسة، اما الندوة الثانية ستكون لكليات ومراكز موقع باب الزبير فضلاً عن كلية الطب وطب الأسنان في كلية الآداب. وستقر بنود الخطة النهائية في مجلس الجامعة المؤمل انعقاده في التاسع من كانون الأول للعام الجاري.

اعتصام منتسبي النقل البحري في البصرة للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية

البصرة / عدي الهجري

اعادة العمل بالقوانين المغلة من قبل مجلس النواب ووزارة المالية سيما قانون ٢٢ لعام ١٩٨٢ الخاص بتحديد رواتب منتسبي دوائر الدولة حسب الخدمة والشهادة، فضلاً عن تطبيق قرار ادارة الشركة بتصفية حصتها في شركة عالية العراقية الأردنية للنقل البحري لعدم وجود واردات من المساهمة في هذه الشركة.

واشار الى ان المطالبين تتضمن عدم اقتطاع الخدمة المضافة من المخصولين السياسيين حتى المصادقة على وثائقهم الرسمية، وضرورة تفعيل موافقة رئيس الوزراء لبقاء مقر ادارة الشركة في البصرة وعدم نقلها الى العاصمة بغداد الى جانب اصلاح اخفاقات في عمل ادارة الشركة، وضرورة ايجاد الحلول لها للنهوض بواقع عملها.

اعلن عدد كبير من منتسبي شركة النقل البحري، امس الثلاثاء الاعتصام والاضراب عن العمل للمطالبة بتحسين رواتبهم وعدم اقتطاع الخدمة المضافة من المخصولين السياسيين وتفعيل قرار رئيس الوزراء في ابقاء مقر الادارة بالبصرة.

وقال احد المضربين ل(المدى) امس: ان الاضراب اتى كخطوة ثانية بعد الخطوة الاولى التي قمنا بها للظواهر امام مبنى محافظة البصرة الثلاثاء الماضي للمطالبة بتحسين الرواتب وعدم اقتطاع الخدمة المضافة من المخصولين السياسيين وتفعيل قرار رئيس الوزراء في ابقاء مقر الادارة بالبصرة.

واضاف: " ان مطالبتنا بسيطة تتضمن

محافظ كربلاء يدعو إلى سياسة الترشيد وعدم الإسراف في المياه

كربلاء / المدى

طالب محافظ كربلاء المهندس أمال الدين الهر الوطني بالتطوير والاستعداد لمواجهة شحة المياه المحتصة في المحافظة ومهاجم إلى شراء خزانات إضافية لتخزين المياه الصالحة للشرب، وداعياً إياهم في الوقت نفسه إلى اتباع سياسة الترشيد وعدم الإسراف في صرف المياه متوعدا المتجاوزين بإنزال الاسمى القويبات إذا ما استخدموا المياه لأغراض صناعية أو إروائية. وقال الهر امس خلال اجتماع له مع الدوائر المعنية لمناقشة الإجراءات الوقائية لازمة للمائية المتوقعة في الصيف المقبل: انه على الجميع الاستعداد من الآن للصلب القادم وان تعالج المشاكل، لان كربلاء تشهد نقصاً في المياه الصالح للشرب ومياه السقي الأمر الذي يستدعي وضع خطط لتجنب الجفاف الذي أصاب محافظات وسط وجنوب البلاد مشيراً إلى ان أكثر من ١٢٠ مجمع ماء على عموم انهار كربلاء

لا تستطيع تلبية احتياجات المواطنين بسبب الانحسار في مناسيب المياه... وأشار إلى أن من بين المعالجات المقترحة هي تبطين الأنهر أياً كانت العوارض والمعوقات وإيقاف الهجرة إلى كربلاء من محافظات الوسط والجنوب وتطبيق قانون التجاوز. تسبقه حملة إعلانية مكثفة ومتواصلة للإرشاد والتقليل من هدر المياه لافتاً إلى أن أكثر من ٩٠ نهراً متجاوز على نهر الحسينية الذي يعد من الروافد المهمة لمدينة كربلاء. وطالب محافظ كربلاء بتعاون الفلاحين والمجالس البلدية في الأضضية والنواحي في التصدي لظاهرة التجاوز على الحصص المائية في الأنهار الصغيرة.. ونوه إلى أن دائرة الموارد المائية أعلقت فتحات أكثر من ٣٥ نهراً ولعدم المتابعة من تلك المجالس أعاد المتجاوزون فتحها مرة أخرى مشيراً إلى غياب الاندفاع في التنفيذ الفعلي لإجراءات الحد من التجاوزات.

تخصيص قطعة أرض لبورصة الصحف في بغداد

بغداد / المدى

بورصة منتظمة لتوزيع الصحف في جانب الرصافة من العاصمة.

ونكر المكتب الإعلامي للامانة بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي: أن امانة بغداد وافقت على طلب إحدى المؤسسات باستثمار جزء من قطعة أرض تقع بين طريق محمد القاسم للمرور السريع وساحة الطيران في جانب الرصافة من العاصمة، لإقامة بورصة لتوزيع الصحف والمجلات والطبوعات الصحفية الأخرى.

وأضاف " أن الموقع الجديد للبورصة يتسم بالتنظيم والأهمية لوقوعه وسط المدينة بحيث تسهل عملية الوصول إليه والانطلاق منه لتوزيع الصحف على المكتبات ونقاط التوزيع الأخرى في كافة مناطق العاصمة وباقي المحافظات، مشيراً إلى " أن

بورصة منتظمة لتوزيع الصحف في جانب الرصافة من العاصمة.

ونكر المكتب الإعلامي للامانة بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي: أن امانة بغداد وافقت على طلب إحدى المؤسسات باستثمار جزء من قطعة أرض تقع بين طريق محمد القاسم للمرور السريع وساحة الطيران في جانب الرصافة من العاصمة، لإقامة بورصة لتوزيع الصحف والمجلات والطبوعات الصحفية الأخرى.

وأضاف " أن الموقع الجديد للبورصة يتسم بالتنظيم والأهمية لوقوعه وسط المدينة بحيث تسهل عملية الوصول إليه والانطلاق منه لتوزيع الصحف على المكتبات ونقاط التوزيع الأخرى في كافة مناطق العاصمة وباقي المحافظات، مشيراً إلى " أن

حقوق الرد... فريضة كركوك ثالثة

جلال الحسن

سابق وان سجلنا اعتراضاً على اعتراض مدير هيئة الضرائب في كركوك على استبيان أجرته هيئة النزاهة العامة، كشفت فيه ان محافظة كركوك احتلت المرتبة الاولى في تعاطي الرشوة بنسبة ٦٦, ٦٧. مدير الضرائب نفي وبشدة تقشفي حالات الرشوة في دائرته، معتبراً ذلك الاستبيان غير دقيق لانه اجري على ٢٩ مرجعا من اصل ٣٠٠٠ مرجع، معتزضا على اعداد المرجعين، والبالغين ٣ الاف مرجع بمعنى انه يريد: اخذ اراء جميع المرجعين، وهذا ما يناهز مهمة أي الاستطلاع اصلا.

بعد ذلك جاءنا رد من مدير هيئة الضرائب فنشرناه كاملا في مقال بعنوان (ضريبة كركوك الثانية)، يعترض فيه ايضا على العينة التي اختارتها هيئة النزاهة المشاركة في الاستبيان لأن أكثرهم (يقصد العينة) من معقبي المعاملات والمحامين القاطنين بأعمال تعقيب المعاملات حسب قوله، معتبرا ان هذه الفئة ليس عندها اي مانع باختيار اي موظف بالرشوة.

ويضيف: ولدنيا تعليمات صارمة من مركز هيئة بدمج مرجعوا المعقبين، وبالنسبة للمحامين الذين يقومون بأعمال التعقيب وغير

حاملين الوكالات القانونية يعاملون ايضا نفس المعاملة، حيث لاحظت بأن الاستمارة لا تتضمن نوع المعاملة أو طبيعة المعاملة ولا اسم الشخص ليتسنى اجراء تحقيق قانوني في الموضوع، فمجرد ذكر اسم الموظف بأنه طلب الرشوة دليل على اتهامه، فإين البيئة أو الدليل وعلى ماذا طلب الرشوة، وما موقع الراشي من الخدمة المقدمة؟ وعندما أعطيت المراقبة بين عدد المرجعين خلال شهر حزيران وعدد المعاملات المنجزة وحجم ايراداتنا وعدد المشاركين في الاستبيان نجد ان هناك تناقضا واضحا في نتيجة الاستبيان بقدر تعلق الأمر بأداء دوائرنا.

وقتها اردنا الابتعاد قدر الامكان عن المساجلات فسجلنا ملاحظات في اهمية ومعرفة اهداف الاستبيانات والاستطلاعات وقلنا: ان الاصل في الامور ان يتم منح الثقة او سحبها في الاستطلاع، بناءً على اتباع الاعتبارات المنهجية التي اعتمدها هيئة النزاهة العامة باعتبارها الجهة التي قامت بالاستطلاع، مثل حجم العينة، وتصميم العينة، واسلوب اختيار مفردات العينة، وصياغة الاسئلة، ونسب الاستجابة.

عندها يتم التعامل مع النتائج باعتبارها جديرة بالثقة، حتى وان كانت لا تتفق مع التوقعات،

الزناهة)، لذا قمنا بمعالجة الموضوع بقطع الطريق أمام مآكنة الفساد والمفسدين، وذلك عبر منع دخول المعقبين والدلائل لغرض الهبة العامة للضرائب وتعقيب المعاملات، ونؤكد (تعقيب معاملات المرجعين)، وحرصنا من بالمحامين والإقرباء لغاية الدرجة الرابعة، وبالتالي كبحنا جماح الجشع والسحت الحرام لجموعة، طالما كانت تؤسس للفساد في دوائرها وتعاون معهم، مع الاسف، نفر من موظفي دوائرنا، من الذين ابتعدوا عن اخلاق وادب المهنة وبالتالي لوثوا وأسأوا لمكان عملهم، ونحن لهم بالمرصاد، ولكن لا ينبغي أن ننسى ان الهيئة العامة للضرائب لا تمتلك عصا سحرية تقضي بها على كافة مظاهر وأشكال الفساد فهذا يجافي الواقع والحقيقة.

وكان من الطبيعي، ولم نتفاجأ، أن تنور ثائرة البعض، ممن تضررت مصالحهم وانقطع عنهم السحت الحرام، والذين ما انفكوا، منذ ان اتخذت الهيئة إجراءاتها الحازمة للحد من ظاهرة الرشوة، بالدفاع المستميت عن المعقبين المفسدين، تحت غطاء او مسميات بعضها مبتذل والبعض الأخر، مع شديد الاسف، يحمل مسميات راقية، وكان جذوره قد سبقت وترعرت وأبغيت بالسحت وبالمال الحرام. ونحن نخشى أن يكون هؤلاء المتضررون من

التبسيط)، تعتبر واحدة من أهم أدواته، والتي تساهم في الوصول إلى أسباب حقيقية أية ظاهرة أو مشكلة أو أزمة. وقد لا تأتي بجديد اذا اعتبرنا أن الرشوة هي واحدة من أخطر الظواهر الأخلاقية والاجتماعية، التي تنخر بجسد المجتمع ومؤسسات الدولة من الداخل للوصول الى انهارها، علما إن أكثر الدول التي تنقش في فيها ظاهرة الرشوة هي تلك البلدان التي تعاني أزمات حادة ومتعددة، أو هي في طور التغيير والانتقال من وضع أو نظام اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي إلى آخر مغاير له بالشكل المضمون، لهذا لا نستغرب من ظاهرة الرشوة المنتشرة في دوائر ومؤسسات الدولة العراقية، لاسيما الدوائر ذات التماس مع المراجع، ولا نستنتج منها دوائرنا.

وعليه، فقد قامت الهيئة العامة للضرائب، وعبر أقسامها العلمية والبحثية، بإجراء استطلاعات واستبيانات عن مدى رضا المكلف لأداء منتسبي فروع الهيئة، كما اجرينا استطلاعاً بين موظفي الهيئة وكذلك المراجعين لتحديد أخطر بؤر الفساد، فظهر لنا إن أخطر بؤر الفساد والرشوة تكمن في شريحة المعقبين والدلائل، وهذا ما اتفقت عليه معنا أهم دائرتين رقابيتين هما دائرة المفتش العام في وزارة المالية وهيئة

التي تنقش في فيها ظاهرة الرشوة هي تلك البلدان التي تعاني أزمات حادة ومتعددة، أو هي في طور التغيير والانتقال من وضع أو نظام اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي إلى آخر مغاير له بالشكل المضمون، لهذا لا نستغرب من ظاهرة الرشوة المنتشرة في دوائر ومؤسسات الدولة العراقية، لاسيما الدوائر ذات التماس مع المراجع، ولا نستنتج منها دوائرنا.

وعليه، فقد قامت الهيئة العامة للضرائب، وعبر أقسامها العلمية والبحثية، بإجراء استطلاعات واستبيانات عن مدى رضا المكلف لأداء منتسبي فروع الهيئة، كما اجرينا استطلاعاً بين موظفي الهيئة وكذلك المراجعين لتحديد أخطر بؤر الفساد، فظهر لنا إن أخطر بؤر الفساد والرشوة تكمن في شريحة المعقبين والدلائل، وهذا ما اتفقت عليه معنا أهم دائرتين رقابيتين هما دائرة المفتش العام في وزارة المالية وهيئة